مقابلة

داود رمال
aborami20@hotmail.com

القصر الجمهوري بلا سيّده والفراغ يتعاظم شقير: نأمل في انتخاب رئيس اليوم قبل الغد

كل مؤسسة تتضرر معنويا عندما يغيب الرأس الذي تعمل معه، فكيف الحال وموقع رئاسة الجمهورية الذي يعتبر من اهم المواقع الدستورية في لبنان، الذي وضعه الدستور في مقام رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة اراضيه

انه الخلو الثاني في اقل من عقد من الزمن. الاول بدأ مع نهاية ولاية الرئيس العماد ميشال سليمان في 25 ايار 2014، ولم يتمكن مجلس النواب من انتخاب رئيس جديد للجمهورية، بحيث استمر خلو سدة الرئاسة الى 31 تشرين الاول 2016 مع انتخاب العماد ميشال عون رئيسا للجمهورية، والذي انتهت ولايته في 31 تشرين الاول 2022 من دون انتخاب رئيس، والخلو في سدة الرئاسة لا يزال مستمرا.

هو الخلو الثاني في موقع الرئاسة الاولى والدكتور انطوان شقير مديرا عاما لرئاسة الجمهورية. فاذا كان الخلو الاول الذي امتد سنتين و5 اشهر و6 ايام، توافرت معه الامكانات والقدرات المالية التي سهلت اجراء عمليات صيانة واسعة للقصر الجمهوري وتنفيذ مشاريع تطويرية في اكثر من مجال، كون الليرة اللبنانية كانت ثابتة، فان الخلو الحالي يأتي في خضم ازمة اقتصادية ومالية ومعيشية غير مسبوقة، جعلت امكانات القيام بالصيانات المطلوبة وعمليات التطوير امرا في غاية الصعوبة. لذلك جنحت المديرية الى الاتكال على القدرات البشرية الذاتية في عملية التحسين والتطوير، ولجأت الى فتح مسارات عملية من شأنها ان تؤمن استمرارية عمل المكاتب التي يتراجع عملها في ظل عدم وجود رئيس للجمهورية، مع تحضير الملفات الضرورية والمتابعات اللازمة، لاسيما على صعيد جلسات مجلس الوزراء والقرارات والمراسيم والموافقات الاستثنائية التي تصدر، حتى يكون كل شيء جاهزا بين يدي الرئيس الجديد المنتظر.

"الامن العام" التقت الدكتور شقير الذي شرح ما تقوم به المديرية العامة لرئاسة الجمهورية على الصعيد الاداري ضمن الامكانات المحدودة.

■ تواكبون الخلو الثاني في سدة الرئاسة الاولى وانتم في موقعكم على رأس المديرية العامة لرئاسة الجمهورية، ماذا اختلف بين الخلو السابق والحالي؟

□ في كلا التجربتين هناك امر ثابت، وهو الحزن والحسرة في قلب كل مَن يعمل في المديرية العامة للرئاسة، من المدير العام الى آخر موظف. جميعنا نشعر بالالم العميق وبأن الامور غير طبيعية، اذ نحن كنا نلتقي من ضمن العمل اليومي مع رئيس الجمهورية وعلى مدار الساعة وحتى ليلا عندما تكون هناك امور لا تنتظر للمعالجة، فاصبح هذا الحيز الكبير من عملنا غير موجود، من خلال التوقف عن التعاطي مع شخص رئيس الجمهورية. هذا الامر تتأثر به اربعة مستويات: المدير العام شخصيا، المديرية العامة للمراسم، مكتب الاعلام ولواء الحرس الجمهوري. هذه المستويات هي اكثر مَن يشعر بالفراغ، وهذا هو القاسم المشترك بين الفراغ الاول الذي عشته والفراغ الحالي، وآمل ان لا يطول امده كما السابق الذي جاوز السنتين، وعلى امل انتخاب رئيس للجمهورية اليوم قبل الغد. اما الذي اختلف بين الخلوين الاول والثاني، فهو التدهور في قيمة الليرة اللبنانية، لانه في الفراغ السابق استفدنا من ثبات سعر الصرف والوضع المالي والنقدي المستقر في اجراء الكثير من التحسينات على صعيد الابنية والتجهيزات وانظم المعلوماتية، اما حاليا فلا نستطيع القيام الا بالحد الادنى الممكن لبقاء القصر الجمهوري في حالته الجيدة، ونحصر عمليات الصيانة بالامور الملحة جدا، مع تعذر القيام بمشاريع جديدة او تحسينات كبيرة على الرغم من حاجتنا لانجازها. كما ان النظم المعلوماتية التي نعمل عليها ندفع تجديد العقود للشركات التي تتولاها بالدولار، وهذا الامر حيوي واستراتيجي لنا، كوننا بدانا ورشة التطوير التقني وصولا الى جعل رئاسة الجمهورية مؤسسة بلا اوراق، وهذا الامر يحتاج الى الحفاظ على نظم المعلوماتية عبر حقوق ملكية لشركات عالمية ويتم تجديد العقود معها سنة فسنة. كانت كلفتها ما يوازي 90 مليون ليرة قبل تراجع قيمة الليرة، لكن اليوم صارت توازي 5 مليارات ليرة وكل موازنة الرئاسة لا تتجاوز 13 مليار ليرة. طلبنا اعتمادا اضافيا فتجاوب مجلس الوزراء معنا، وطرحها رئيس الحكومة نجيب ميقاتي مشكورا من خارج جدول الاعمال نظرا الى اهميتها، وتمت الموافقة على الاعتماد وصدرت المراسيم، وعندما وصلنا الى تنفيذ الاعتماد اصطدمنا بالاضرابات التي طاولت وزارة المال، لكن بعد انتظار فك الاضراب استطعنا تنفيذ الاعتماد مؤخرا. لذلك، نحن نواجه في هذا الفراغ مشاكل ادارية ومالية ونقدية، تمنعنا من اجراء التحسينات اللازمة.

المدير العام لرئاسة الجمهورية الدكتور انطوان شقير.

■ هل التجربة السابقة جعلت قدرتكم اكبر على التعامل مع خلو سدة الرئاسة حاليا؟

□ مع كل يوم جديد اتعلم المزيد من هذه التجربة، كيف واننا استفدنا من عهد كامل بالخبرة والتجربة. صحيح عشت تجربة الفراغ السابق، انما التجربة الحالية فيها تحد اكبر، لان الهموم والمسؤوليات ازدادت، ولا بد من استمراري في تسيير المرفق العام بالامكانات الضئيلة جدا. اتكل على جميع الموظفين الذين يعملون باندفاعة وبلا كلل او ملل، واخص بالذكر مكتب المعلوماتية وجميع الفروع المعنية الذين يقومون بعمل اساسي في سبيل القيام بالتحسينات اللازمة على البرامج التي نقوم بتطويرها.

> **نواصل ورشة التطوير التقني لجعل رئاسة الجمهورية مؤسسة بلا اوراق**

■ على الصعيد الاداري، هل الامور تسير بشكلها الطبيعي ام ان الاهتمامات صارت اقل في غياب الرئيس؟

□ كل الامور الادارية التي نتعاطى بها الى جانب رئيس الجمهورية وطيلة قبضه على ازمة الحكم صارت معدومة، ولم يعد هناك من نشاط يتعلق بنا يخص الرئيس لعدم وجود رئيس جمهورية، لكننا ننتهز هذه الفرصة للعمل على ثلاثة محاور اساسية:

الاول: نقوم حاليا باجراء جميع التحسينات على برامج المعلوماتية، وتطوير النظم المعلوماتية الخاصة بالمديرية العامة لرئاسة الجمهورية، وهي نظم تجعل من اداء رئاسة الجمهورية اكثر فاعلية وانتاجية. نحن نقوم بجميع التحسينات على البرامج المتعلقة بمتابعة اعمال مجلس الوزراء، البريد الداخلي، الارشيف وتحسين برامج المحاسبة والموارد البشرية. كما نقوم باستحداث برامج معلوماتية جديدة، وكل ذلك ينجز بقدرات داخلية بفضل عمل مكتب المعلوماتية، وننشئ حاليا برنامجا جديدا يتعلق بالمجلس الاعلى للدفاع، اذ كل ما يتعلق بهذا المجلس نقوم بمكننته وتأليله، وكل جلسة قادمة للمجلس ستكون مؤللة من جدول الاعمال الى المداولات الى المستندات، وصولا الى متابعة القرارات مع الامانة العامة للمجلس الاعلى للدفاع. اصبحت هذه المنظومة الجديدة التي استحدثناها تمكننا من الاشراف الملاصق على المجلس الاعلى للدفاع. وايضا بالنسبة الى موضوع الموافقات الاستثنائية التي ليست دستورية ولا قانونية لكنها اصبحت عرفا، وهي عرف من اجل تسيير العام، ولانه لدينا برنامج معلوماتية يخص مجلس الوزراء، اضطررنا الى فكفكة هذا البرنامج وان ندخل عليه الموافقات الاستثنائية بعض النظر ان كانت قانونية او دستورية، بهدف الرجوع اليها ومتابعتها.

الثاني: القيام بعمليات الصيانة الاكثر الحاحا لان الامكانات قليلة جدا.

الثالث: نقوم بتحضير مفكرات عمل لرئيس الجمهورية، وهي تبقى للاستعمال الداخلي، مثل كيفية التحضير لجلسة مجلس الوزراء، وكيف يترأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء والمداخلة التي يقدمها، وكيف يتعاطى مع المجلس الاعلى للدفاع وكيفية الدعوة الى ◄

◄ انعقاده، وكيف يتعاطى مع مجلس النواب ان لجهة فتح دورة استثنائية بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء، وايضا لجهة توجيه رسالة الى مجلس النواب. ونقوم بانجاز ملفات تتضمن لمحة تاريخية عن ملف النازحين السوريين، ولمحة تاريخية عن ترسيم الحدود، ولمحة تاريخية عن الازمة المالية. كل ذلك على شكل مفكرات داخلية تبقى في تصرف رئيس الجمهورية يستأنس بها عند كل مناسبة تتصل بمؤسسة دستورية معينة. هذه المفكرات يعمل عليها الشؤون القانونية والشؤون الديبلوماسية ومكتب الاعلام، كما يتم تحضير مفكرات للمراسم من خلال تدوين توجهات عامة تتضمن كيفية التحضير لانتخاب رئيس جمهورية، والتحضير للايام الاولى من عهد الرئيس وللايام الاخيرة ايضا، وكلها محطات ثابتة في كل العهود واصبحت مكتوبة تستعمل داخليا.

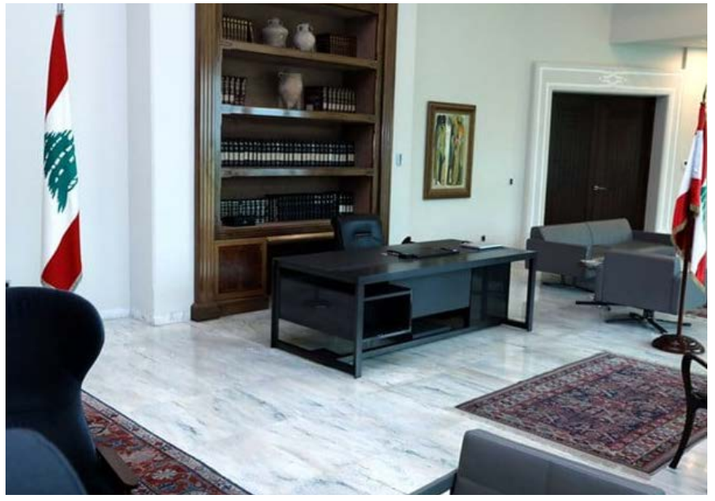

■ كيف تستفيدون من هذه المرحلة على صعيد تطوير الكادر البشري؟

□ ما نستطيع القيام به هو عبر المعهد الوطني للادارة والمعهد المالي، بحيث يشترك موظفو المديرية العامة في الدورات التي يقوم بها المعهدان، وهي اكثر ما تتعلق بدورات حول مكافحة الفساد، لاسيما الحق في الوصول الى المعلومات وقانون الشراء العام، ونشارك بكل الدورات المرتبطة بهذين الملفين الاساسيين.

■ تحضرون في جلسات مجلس الوزراء، هل تعدون تقارير عن كل جلسة لتوضع امام الرئيس الجديد عند انتخابه؟

□ احضر جلسات مجلس الوزراء دائما، وتتم دعوة المديرية العامة لرئاسة الجمهورية لحضور الجلسة، وحضوري كان اذا عقدت الجلسة برئاسة رئيس الجمهورية او برئاسة رئيس الحكومة، وفي القصر الجمهوري او في السرايا الكبيرة، واهمية حضور المدير العام لرئاسة الجمهورية هو لابقاء المديرية على تماس مع جميع الملفات والمواضيع والمسائل المطروحة على طاولة مجلس الوزراء، ولكي تبقى في ذاكرة المديرية العامة للرئاسة وملفاتها. حضوري يصبح اكثر حاجة في غياب رئيس الجمهورية حتى لا يحصل انقطاع عن كل الملفات التي يبحثها مجلس الوزراء، لانه عند

انتخاب رئيس جمهورية يجب ان تكون كل المعطيات المرتبطة بفترة الفراغ موجودة بين يديه.

■ ما هي الملفات التي تتابعونها بحيث تكون مكتملة وغير ناقصة عند انتخاب رئيس الجمهورية؟

□ اول ما يوضع امام رئيس الجمهورية المنتخب هو العمل البروتوكولي، والنشاط الاعلامي كيف سيحصل، ونشاطه اليومي الذي يعود تحديده الى الرئيس شخصيا كونه يرتبط بكيفية عمله وهذا يحصل بالتنسيق مع مكتب الرئيس. كمدير عام للرئاسة، فانني احرص ان يعقد رئيس الجمهورية اجتماعات دورية مع الوزراء وجميع السلطات الادارية والمالية والاقتصادية، واجتماعات مع النقابات والاتحادات القطاعية، وان توضع الملفات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والصحية في الاولوية لانها من اهم الملفات التي ستكون مطروحة امام رئيس الجمهورية، وهي لا تنتظر التأجيل، مع اولوية ازمة النازحين السوريين لان لها علاقة بمستقبل الكيان اللبناني.

■ كيف تقلص عمل بعض مديريات القصر الجمهوري ودوائره؟

□ اكثر ثلاث وحدات ادارية معنية بالفراغ، التي تقلص دورها ولم يعد لديها دور ملح ويومي، هي المراسم والاعلام والخلية الديبلوماسية. لذلك، عمدت الى تكليفهم انجاز المفكرات التي توضع بين يدي الرئيس.

■ في ظل غياب الرئيس لمن تتبعون في معالجة الملفات التي تخص المديرية العامة للرئاسة؟

□ نتبع لرئيس مجلس الوزراء، والجهاز المركزي للدولة المنصوص عنه في مرسوم 111 المتعلق التنظيم الاداري للدولة، ينص على ان الجهاز الاداري للدولة يتكون من المديرية العامة لرئاسة الجمهورية والمديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء والوزارات، ولانه على رأس المديرية العامة لا يوجد وزير وبالتالي نحن نتبع لرئيس مجلس الوزراء اداريا ونتعاطى معه مباشر في الملفات الادارية والمالية، ومن الناحية الادارية والمالية والتنظيمية نتبع لرئيس مجلس الوزراء حتى في ظل وجود رئيس الجمهورية.